توجيهات فخامة الرئيس علي عبدالله صالح لمنع انتشار والتجوال بالأسلحة حظيت بارتياح وتجاوب على كل المستويات

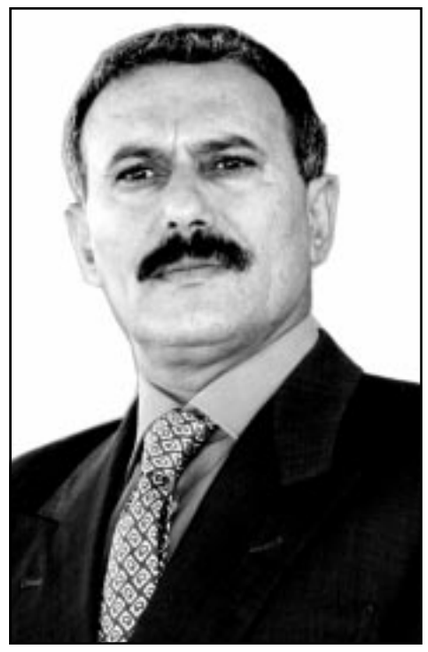

حظيت توجيهات فخامة الأخ الرئيس/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية - حفظه الله - والقاضية بمنع التجوال مع الأسلحة في مدينة عدن بإرتياح جماهيري واسع النطاق وتفاعل إيجابي من كافة المسؤولين والحكوميين والقادة العسكريين ضباط وصف ضباط وأفراد.

ولقد لعبت أجهزة الأمن العسكرية دوراً نشطاً من خلال قيامها بالحملات الهادفة منع إنتشار أو التجوال بالأسلحة في إطار مدينة عدن وشوارعها مما أسفر عن زيادة الطمأنينا والأمن والاستقرار لذا كافة مواطني محافظة عدن.

ولتسليط الضوء على هذه الأنشطة الأمنية كانت له هذه الوقفات مع بعض القيادات الأمنية والنيابية وهاكم الحصيلة :-

وقد كانت البداية مع العقيد ركن أحمد حسان الحارثي مساعد مدير الأمن - قائد فرع الأمن المركزي عدن والذي قال :-

إستطلاع/ أحمد علي مسرع / عيدروس نورجي

ت/ جان عبد الحميد/ علي محمد فارع

في البدء أود أن أشير إلى أن توجيهات فخامة الرئيس/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية - حفظه الله القاضية بمنع حمل السلاح أو التجوال والمتاجرة به في إطار محافظة عدن - هذه التوجيهات الكريمة - جاءت من حرص الرئيس القائد لتكون مدينة عدن مدينة نموذجية يقتدى بها بقية المسؤولين والمواطنين في مختلف محافظات الجمهورية اليمنية إضافة إلى أن هذه التوجيهات الرئاسية تعكس بدون أدنى شك المكانة المرموقة التي يكنها فخامة الرئيس لعدن وأبناءها الطيبين وجعلها فعلاً عاصمة تجارية واقتصادية بما يليق بمكانتها الحضارية وموقعها الجغرافي المميز ولعل لا يفوتنا أن نذكر أن التوجيهات لم تستثني أحداً فهي تسري على الجميع مواطنين ومسؤولين ومشائخ وأعيان بما في ذلك العسكريين خارج إطار الدوام الرسمي أو تنفيذ المهام الرسمية ومن ثمار هكذا توجيهات وتنفيذها من قبل الأجهزة الأمنية دون مجاملة أو وجل فباسطتاعة المرء أن يشاهد حالياً أن كافة المسؤولين يتجولون في مدن وشوارع عدن دون أسلحة أو مرافقين مدججين بالأسلحة وهذه نعمة بحد ذاتها بدليل أن كل المواطنين والمسؤولين والمشائخ والأعيان قد تجابوا تجاوباً إيجابياً يشكرون عليه مع تنفيذ والإنضباط لمثل هذه التوجيهات مما يدل على الثقة المتبادلة بين القيادة السياسية والمواطنين والمسؤولين كافة وثوق الجميع يتنسم من رئة الأمن والاستقرار ويعيش في كنف السكينة وأثلج صدورنا هو أن تنفيذنا للحملة لم يشوبه أي مكروهاً أو حسياسيات أو حتى تراشق كلامي فالجميع أمتثل لتنفيذ التوجيهات بكل سعة صدر لا سيما بعد أن لمسوا أن الأوامر تشمل الجميع والجميع سواسية.

ولا يسعني أن أعبر عن شكري وتقديري وإمتناني لكل ضابط وجندي وصف ضابط ساهم ومازال يساهم في حملة منع التجوال أو التمنطق بالأسلحة وفي مقدمتهم/ عقيد ركن/ عبدالله عبده قيران مدير أمن عدن ولكل من استجاب طوعية هذه التوجيهات وإنجاحها كل مواطن وعلى مسؤول وكل شيخ وندعوا العلي القدير أن يوفقنا لما هو خير للجميع وصالح الوطن والمواطنين ووحدتنا المباركة.

قائد الأمن المركزي

قائد الشرطة العسكرية

نائب قائد النجدة بعدن

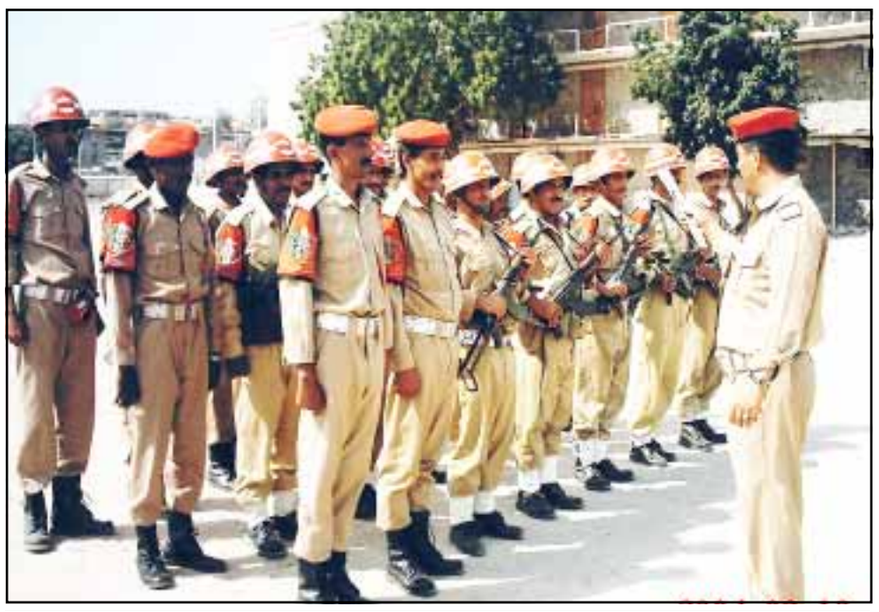

توجيهات فخامة رئيس الجمهورية لمنع التجوال بالأسلحة شملت الجميع دون إستثناء

ظاهرة حمل السلاح في المدن غير حصارية

لأبراز الدور الإيجابي الذي لعبته مازالت تلعبه شعبه الشرطة العسكرية فرع عدن في مجال انجازها لمهام عملية وما بدلته من جهود ميزانية رائعة أثناء مشاركتها في حملة منع التجوال بالاسلحة في إطار محافظة عدن أو الاتجار به حدثنا بصدر رحب لايخلوا من الرصانة والاتزان العقيد ركن/ حمود حسين محمود الاشموري حيث قال: قائد الفرع توجيهات فخامة المشير علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة - حفظة الله- تعد توجيهات قيمة وممتازة تنم عن ما يكنه هذا الرئيس القائد من حب لشعبه ويريد لكل أبناء الوطن ان ينعموا بالأمن والسلم والاستقرار والسؤدد دون أن يستخدم السلاح إلا للدفاع عن أمن وسلامة الوطن والمواطنين وبدورنا نتمنى أن تصبح كل محافظات الجمهورية خالية من مظاهر حمل السلاح خاصة في الشوارع والأماكن العامة لأن ظاهرة حمل السلاح في المدن تعد ظاهرة غير حضارية وغير جيدة.. عموماً كان لنا كشرطة عسكرية دور ممتاز في كبح جماح مثل هذه الظاهرة وفقاً لخطتين جاءت لنا من قيادة الشرطة العسكرية وقيادة المنطقة ا لعسكرية الجنوبية وكذا خطة مشتركة مع الوحدات الأمنية كافة في المحافظة بالنسبة للخطة المركزية فهي أمنية - تدريبية منها القيام بالأعمال الأمنية والانضباطية ولعل من أهم مهامنا في فرع الشرطة العسكرية القيام بمهمة ضبط المخالفات العسكرية سواء للضباط أو صف الضباط أو الأفراد أو الآليات العسكرية والتجوال اثناء الدوام الرسمي.. وضبط آليات القوات المسلحة المخالفة التي تحمل ارقام منقولة أو سيارات لم يتم تمويهها التمويه العسكري لاسيما وأنه في بداية العام الماضي صدرت توجيهات من فخامة الأخ الرئيس/ علي عبدالله صالح الى قيادات الشرطة العسكرية تقضي بسحب ارقام الجيش العهد وفعلاً قامت الشرطة العسكرية بتنفيذ المهمة تنفيذاً جيداً حيث تم ضبط الكثير من المخالفات أكانت السيارات أو الأرقام كما نقوم بالتعاون مع الوحدات الأمنية وفقاً للخطة المشتركة خاصة أثناء الاحتفالات الرسمية أو زيارة رؤساء وزعماء الدول والشخصيات الكبيرة تقوم بمهام أمنية مشتركة.

على العموم لقد قمنا ومازلنا نقوم بضبط عملية عدم التجوال بالأسلحة نقوم بضبط المتجولين بالسلاح في المدينة وقد لمسنا تجاوباً وتعاوناً من الجميع موظفين ومسؤولين وعمال ولم يحدث أي مشاكل والحقيقة أن الناس جميعهم متجاوبين مع توجيهات الرئيس القائد/ علي عبدالله صالح لأن الغرض ليس نزع السلاح وإنما منع التجوال بالسلاح أو التمنطق به في المدينة وشوارعها العامة والحملة مستمرة وفقاً للخطة الأمنية المشتركة بين الوحدات الأمنية بالمحافظة وكذا الخطة المركزية المنزلة لنا من قبل قيادة الشرطة العسكرية.

وأخيراً أتقدم بالشكر لقيادة الشرطة العسكرية ممثلة بالأخ/ العميد ركن/ مجلي احمد المرادي وكذلك لقيادة المنطقة العسكرية الجنوبية ممثلة بالأخ العميد ركن/ مهدي مقولة قائد المنطقة لدعمهم وتوجيهاتهم المستمرة لما فيه الصالح العام ونتمنى لصحيفتنا الغراء (١٤ أكتوبر) التوفيق والنجاح في عملها لما يخدم الوطن وتعميق الوحدة اليمنية المباركة.

فيما أشار القاضي/ قاهر مصطفى علي رئيس نيابة استئناف م/عدن بالقول :ان عملية منع التجوال بالأسلحة أو الإتجار بها أعرب عن إرتياحه الجم من حملة منع التجوال بالأسلحة أو الإتجار بها في محافظة عدن.. وفقاً للتوجيهات الحازمة من قبل فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية - حفظه الله - للقيادات الأمنية بالمحافظة والتي بدورها وجهت الأجهزة الأمنية بتنظيم حملات تفتيشية لمنع حمل السلاح والتجوال به وكذا منع المظاهر المسلحة لكل الأفراد مواطنين ومسؤولين دون استثناء.

وأضاف الأخ القاضي قاهر مصطفى إلى أن مؤشرات كما تم السيطرة على عملية الضبط من خلال النقاط الأمنية ومداخل العبور إلى المحافظة تنفيذ هذا القرار إيجابية منذ بدء عملية تنفيذه من خلال الأشهر الماضية في م/ عدن وأكد عدم تسلم نيابات المديريات لأي بلاغات لحوادث أو مخالفين لمنع حمل السلاح بما فيهم كبار الشخصيات في الدولة.. والقيادات العسكرية الذي تجاوبوا بشكل إيجابي مع رجال الأمن المكلفين بتنفيذ هذه المهمة النبيلة.. وحسب علمنا هو أن هذه الشخصيات والقيادات أبدت ارتياحها وتجاوباً من خلال توجيه مرافقيهم بتسليم أسلحتهم لدى النقاط الأمنية لداخل محافظة عدن لتسلمها لدى مغادرتهم إلى خارج المحافظة.

وأضاف رئيس نيابة استئناف عدن بالنسبة لأعضاء السلطة القضائية هناك مادة واضحة في القانون تخول لهم حمل أسلحتهم الشخصية فقط دون الحاجة لمنحهم تراخيص حمل أسلحتهم الشخصية والإكتفاء في إبراز البطاقة القضائية الصادرة من قبل الأخ رئيس المحكمة العليا لجميع القضاة ومن قبل الأخ النائب العام لرؤساء ووكلاء وأعضاء النيابات.. هذا ما نود توضيحه وذلك وفقاً للقانون وأثنى الأخ القاضي قاهر مصطفى على هذه الجهود وأضاف بأنها مشرفة لإدارة أمن عدن وهي من العوامل المساعدة في إنخفاض قضايا القتل العمد والغير العمد بسبب التمنطق بالأسلحة النارية معبر عن ثقته بأن تعم هذه الإجراءات بقية المحافظات خلال المدة القريبة بعد ما أثبتت نجاحها في محافظة عدن إن شاء الله.

هموم يومية

بوركتِ مملكةً للإنسانية

تابعت ملايين البشر عبر شاشات التلفزة السعودية بداية الأسبوع الماضي إجراء عملية فصل التوأم السيامي المغربي (إلهام وحفصة) عبر نقل حي ومباشر من غرفة العمليات التي أعتكف خلف أبوابها الدكتور/ عبدالله الربيعة وأعضاء فريقه الجراحي لسبع عشرة ساعة متواصلة، أمضاها الفريق السعودي الرائع في فصل التوأم الملتصق من الحوض، ليخرج بعدها الجميع يعلنوا نجاح العملية بعد أن ساد الصمت والترقب طويلاً، وينقلوا لوالدي (إلهام وحفصة) تهاني خادم الحرمين الشريفين الملك/ عبدالله بن عبدالعزيز (حفظه الله) الذي أهتم بأمر الطفلتين منذ البداية وتبنى رعايتهما وإجراء عملية الفصل لهما في المملكة.

هذه الحالة الإنسانية من المواليد السيامية تعد الحادية عشرة من الحالات التي سبق للمستشفيات السعودية إستضافتها من مختلف بقاع العالم وإجراء جراحة الفصل لها على يد الكفاءات السعودية المشهود لها بالخبرة والحرفية والتمرس ليس على مستوى المنطقة العربية فحسب وإنما على مستوى العالم وبشهادة الجميع.

وفيما يخضع التوأم المغربي - بعد نجاح الجراحة - للمتابعة والمراقبة المستمرتين في غرفة العناية المركزة بالمستشفى، ينتظر التوأم العراقي قرار الأطباء السعوديين بعد إتمام دراسة الحالة وإستكمال التحضيرات اللازمة لمثل هذه الجراحة، وكان خادم الحرمين الشريفين جلالة الملك/ عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله فور سماعه بنبأ ولادة التوأم بأحد مستشفيات بغداد قد وجه في مبادرة إنسانية نبيلة - كافة الجهات المختصة ووزارة الصحة بترتيب نقل وإستضافة التوأم العراقي على حساب المملكة تمهيداً لإجراء عملية الفصل لهما.

ويحسب لخادم الحرمين الشريفين وولي عهده والحكومة السعودية هذه المكرمة الإنسانية العظيمة المتأصلة في ديننا الإسلامي وتعاليم شريعته السمحة والتي كانت هذه الأرض المباركة نفسها مهبطاً لآخر الرسالات السماوية وأرضاً أنطلق منها رسول المحبة والإنسانية لتبليغ دين الله إلى العالم جميعاً.

ويحضرني في هذا التناول السريع الإشارة إلى أن مثل ذلك الصنيع الإنساني الرائع والإبتسامات المشرقة التي يخلفها هؤلاء الأطباء على وجوه المحتاجين بأناملهم المباركة ليس مقصوراً على المشافي السعودية أو محصوراً في حالات التوأم السيامية، ففي الكثير من بلدان العالم وخصوصاً البلدان النامية كانت للكوادر الطبية السعودية فيها بصمة خير أو لمسة إنسان تلامس آلامهم وترفع عن كاهلهم الإعاقات المرضية، سواء في البلدان التي أصيبت بالكوارث والنكبات الإنسانية أو في غيرها من البلدان المحتاجة للعون والمساعدة الطبية وذلك من خلال زيارات الفرق الطبية السعودية لها لإجراء بعض العمليات الجراحية الدقيقة التي يتعذر إجراءها في تلك البلدان.

وعادة يكون أعضاء تلك الفرق من أساتذة الطب في الجامعات السعودية ومن كبار الإستشاريين في تخصصاتهم الطبية المختلفة يأتون إلى تلك البلدان في صورة عمل تطوعي لا ينتظروا من أحد لقاء تفرغهم وزيارتهم الطبية جزاء أو شكورا، وحسبهم في ذلك - كما قال لي أحدهم - العودة برصد من الدعوات المباركة التي يغدق بها عليهم جموع المرضى المعسرين، وهي الحقيقة والغاية التي لمستها في أحاديث الأطباء السعوديين الذين التقيت بعضهم في مخيمات (طيبة) الجراحية أمثال الدكتور/ عماد بخاري والدكتور الداعية/ إبراهيم الجبير وهما من أعلام جراحة القلب المفتوح في السعودية والدكتور/ حسين فدعق أستاذ جراحة التجميل بجامعة الدمام والذي كان له الفضل الكبير في تأسيس أول مركز لطب وجراحة الحروق والتجميل في بلادنا والأساتذة/ عبد العزيزالجفري، وليد المعينا، سالم باحطاب، جمال جاد كريم وغيرهم كثير ممن تفرغوا من مرافق أعمالهم لأسابيع وتطوعوا بإجراء العمليات للمحتاجين في بلادنا وفي غيرها وساهموا برسم الإبتسامات لآلاف المرضى المعسرين في زمن أصبح كل شيء فيه صعباً.

وخاتمة المطاف يمكن القول بأن هذه المبادرات الإنسانية التي يتطوع بها أشقائنا في المملكة هو تعبير عن إنسانية النهج بالدرجة الأولى وعن الفكر الإنساني المتسامح الذي يحمله خادم الحرمين الشريفين والقيادة السياسية في المملكة والذي يترجم قيم الحب والأخاء ونقاء السريرة وصفاء الروح والتشبع بمعاني التسامح والترابط والتكافل الإنساني فهنيئاً لأكف الخير وأنامل الرحمة وبوركت مملكة الإنسانية.

عبدالله بخاش

رئيس المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لـ (١٤ أكتوبر) :-

الإستراتيجية شاملة ومستوعبة لكافة مجالات وأنشطة العمل التأميني

أجرت الصحيفة لقاء مع الأخ عبد الملك محمد علامة رئيس المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لتضع على طاولته عدداً من الأسئلة حول نشاط المؤسسة خلال العام المنصرم ٢٠٠٥م والدور الذي لعبته لتوسيع رقعة التأمينات الاجتماعية لتشمل العاملين في القطاع المختلط والخاص إلى جانب الخطط والبرامج التي وضعتها للعام الجاري ٢٠٠٦م ومضامين الإستراتيجية التأمينية للمؤسسة :-

لقاء/ محمود دهمس

من وجهة نظركم كيف تقيمون ما تم تنفيذه من إنجازات وأنشطة خلال العام الماضي ٢٠٠٥م؟؟..

- في الحقيقة يصعب كثيراً على المرء تقييم أية أعمال أو أنشطة أو إنجازات له على الصعيد العام أو الخاص لأن أي حديث في هذا الإتجاه يعتبر حديثاً نرجسياً يتصل بالذات والذاتية ونحن في قيادة المؤسسة نحاول قدر الإمكان أن نبتعد عن أي حديث من هذا النوع حتى لا نجرح قناعتنا العقائدية والأخلاقية والوطنية والإنسانية كون العمل التأميني تتداخل فيه كل هذه الإعتبارات والذي نحرص على أن لانمن على من تخدمهم من أصحاب الأعمال والعمال المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات لإننا في المقام الأول وجدنا لأجلهم.

إنجازات طيبة

إذن ماحجم الأنشطة والإنجازات المنفذة للعام المنصرم ٢٠٠٥م؟؟..

- نستطيع القول بأننا أنجزنا في إطار تنفيذ الخطة المعتمدة للعام المنصرم ٢٠٠٥م في بعض الأنشطة التأمينية ما نسبته ٩٠ - ٩٥٪ وهناك أنشطة تجاوزت هذه النسبة. بينما لبعض الأنشطة كانت نسبتها أقل من ذلك وهي محدودة جداً ويرجع ذلك إلى أسباب موضوعية وذاتية فمثلاً التغطية التأمينية لأصحاب المهن الحرفية كانت متدنية نسبياً قياساً إلى مجالات التغطية في المجالات الأخرى وهذا بسبب حداثة نشاط المؤسسة هذه الفئات التي كانت قريب مستثناه مؤقتاً من التغطية التأمينية.

٧٨٦٩ منشأة مشمولة

فماذا عن تفاصيل هذه الإنجازات في المجال التأميني تحديداً؟؟..

- في الواقع حديث الأرقام هو الحديث الذي لا يقبل الشك أو الريبة ولذلك نحن في المؤسسة نولي الجانب الإحصائي والمعلوماتي قدراً كبيراً من الاهتمام ولا نتردد عن الإدلاء بأية معلومات أو بيانات للصحفيين والباحثين والمهتمين أعمالاً لمبدأ الشفافية التي تنتهجها في المؤسسة. وتأسيساً على ذلك نستطيع الإيضاح بأن عدد منشآت أصحاب الأعمال قد بلغت تقريباً في نهاية العام الماضي ٢٠٠٥م = (٧٨٩٦ منشأة) وتشمل منشآت أصحاب الأعمال = (٧٣٣٣ منشأة) بالإضافة إلى أصحاب الأعمال من ذوي المهن والمشتغلين لحسابهم والمحددين ب/= ٥٣٦ صاحب عمل - ويمثل ذلك رقم تراكمي لفترة ١٧ عاماً من عمل المؤسسة وهناك إنجازات شملت مختلف مجالات الأنشطة التأمينية.

٨٦,٠٠٠ عامل شملتهم التغطية

فكم إذن بلغ العدد التراكمي للعمال المؤمن عليهم في نهاية العام الماضي؟؟..

- على الرغم من حركة الدخول والخروج والتوقف أحياناً بالنسبة للمشمولين بالتغطية التأمينية من العمال في منشآت القطاع الخاص ، فإن إجمالي المشمولين حتى نهاية العام المنصرم تقريباً (٨٦,٠٠٠ مومن عليه من العمال والعاملات) وهذا رقم تراكمي على إمتداد فترة النشاط التأميني منذ البداية- بينما إجمالي المشمولين بالتغطية التأمينية منه للفترة - يناير - ديسمبر ٢٠٠٥م تقريباً ١٠٦٧١ مومن عليه من العمال والعاملات.

إيرادات متجددة

وماذا عن حجم الإيرادات التأمينية من الإشتراكات؟؟..

- بطبيعة الحال الإيرادات تتزايد باستمرار كلما تقدم الوقت نظراً للجهود المبذولة من قبل قيادة المؤسسة والعاملين في المجال التأميني، وقد بلغت الإيرادات التأمينية من الإشتراكات للعام الماضي تقريباً (٣,٧ مليارات ريال).. وفي حين بلغت الإيرادات التراكمية للأعوام الماضية ما يزيد عن ١٣ مليار ريال وبإجمالي تراكمي حتى نهاية ٢٠٠٥م = ١٦٧ مليار ريال، وهذه المبالغ تمثل إيرادات الإشتراكات مقابل التغطية التأمينية للعمال المشمولين بنظام التأمينات.

فوائد استثمارية

فأين إذاً هي إيرادات وريع استثمارات أموال المؤسسة؟؟..

- بالتأكيد هناك أموال تقوم المؤسسة باستثمارها في مجالات عديدة من ذلك الاستثمار في الودائع البنكية وأذون الخزانة والمساهمة في المؤسسات المالية مثل البنوك والشركات وغير ذلك في المجالات الاستثمارية وقد بلغت ريع وفوائد العملية الاستثمارية خلال العام المنصرم ما يزيد عن ٣ مليارات ريال بينما بلغت ريع وفوائد الاستثمارات تراكمياً للسنوات الماضية حوالي = ١١ مليار ريال، وبإجمالي تقريباً (١٤ مليار ريال).

تحديث النظام التأميني

المسموع عن قيام المؤسسة بإعداد استراتيجية شاملة للنشاط التأميني. ماذا عن أهداف هذه الإستراتيجية وآفاقها؟؟..

- في الحقيقة لأول مرة منذ بداية النشاط التأميني قبل حوالي ١٨ عاماً تقوم المؤسسة بإعداد إستراتيجية شاملة ومستوعبة لكافة مجالات وأنشطة العمل التأميني. وتهدف هذه الإستراتيجية عموماً إلى تحديث وتنمية وتطوير التجربة التأمينية وجعل النظام التأميني قادراً إلى مواكبة المستجدات والمتغيرات السياسية منها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تلك التحولات المختلفة التي تشهدها بلادنا في مختلف المعادن والمجالات لذلك أولت قيادة المؤسسة هذه المهمة الحيوية قدراً كبيراً من الاهتمام لما يترتب عليها من إحداث قفزة نوعية في العمل التأميني.

أهداف ومحاور

ما طبيعة تلك المضامين التي تناولتها الإستراتيجية وكم مدتها وما هي محاورها؟؟..

- تضمنت الإستراتيجية أربعة محاور أساسية اشتمل المحور الأول على وظائف وأدوار المؤسسة، وتضمن المحور الثاني الهيكلة التنظيمية والتحديث، بينما اشتمل المحور الثالث على الإجراءات ورفع الكفاءات وتحسين الأداء وتعزيز القدرات في حين تضمن المحور الرابع والأخير البيئة وإدارة الأداء.. وتتلخص أهداف الإستراتيجية ثلاثة أهداف رئيسية تحتوي على جملة من الأهداف الفرعية وتتمثل هذه الأهداف بالآتي :-

١- توسيع نطاق التغطية التأمينية واستهداف نسبة ٥٪ من إجمالي العمالة الخاصة.

٢- وبالنسبة لمدة الاستراتيجية فهي لثلاثة أعوام فقط.

تحسين وتطوير الأداء

إلى أي مدى في تقديركم ستسهم الاستراتيجية في تحسين الأداء ورفع معدلات الإيرادات؟؟..

- لاشك بأن تنفيذ الإستراتيجية سيساعد كثيراً على تحسين وتطوير الإدارة وكماً وكيفاً وسيؤدي ذلك تأكيداً إلى زيادة معدلات الإيرادات التأمينية وكذلك إيرادات ريع الفوائد والأرباح لاستثمار أموال المؤسسة كما أن تنفيذ هذه الإستراتيجية سينعكس إيجاباً على تنمية وتطوير البنية الإدارية والتنظيمية للمؤسسة وتطوير مهارات وقدرات المنتسبين إليهم وبالتالي فإن النتيجة الإجمالية تحقيق مستوى متقدم للعمل التأميني في بلادهم.

خطط وبرامج شاملة

× ماهي الخطط والبرامج التنفيذية للمؤسسة للعام الجاري ٢٠٠٦م وجديدها؟؟..

- كانت قيادة المؤسسة قد أقرت عند نهاية العام المنصرم الخطة العامة للمؤسسة والخطط الفرعية للإدارات العامة بالمركز الرئيسي وفروع المؤسسة بالمحافظات والتي اشتملت على مختلف التفاصيل في إطار أنشطة العمل التأميني وكذلك تم إقرار البرامج التنفيذية وقد استهدفت تلك الخطط والبرامج توسيع رقعة التغطية التأمينية وزيادة أعداد المنتسبين والمشمولين بمظلة النظام التأميني تنفيذاً وتجسيداً لاهتمامات القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح حفظه الله وسياسات وتوجهات حكومتنا الرشيدة الرامية إلى توفير الحماية التأمينية والاجتماعية لكافة المواطنين.